اقتصاديات زراعة النخيل وانعكاسها على تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٠

الباحث: أحمد جابر حمادي **أ.د. رحمن حسن علي**

جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد

البحث مستل من رسالة الماجستير

المستخلص:

إن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في أغلب اقتصادات الدول، وكذلك يعد من القطاعات المهمة في أي مجتمع من المجتمعات لما له من دور فعال وكبير في اقتصادياتها، وإن الإنتاج الزراعي يكتسب أهميته بشكل عام إنتاج التمور بشكل خاص من الأهمية الغذائية والاقتصادية كبيرتين لاسيما لدى العديد من البلدان التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاج التمور.

تعد التمور مادة غذائية شبه كاملة كما السكريات تعد من أهم مركباتها، وللنخيل قيمة اقتصادية زراعية كبيرة بشكل عام، في العراق وتعد التمور احدى الموارد الزراعية مهمة في البلد، إلا أنه في الثمانينات من العقد المنصرم انخفضت أعداد النخيل في العراق نتيجة ظروف وتحديات داخلية وخارجية أثرت سلباً، فضلاً عن ذلك تعرض عدد كبير من النخيل للآفات الزراعية وهذا مما أثر على أسعار التمور فانخفضت بمستويات متدنية وتكاليف لا تتناسب مع الإنتاج مما جعل المزارعين يهملون وكذلك يعزفون عن تطويرها، وتوجه أعداد ليس بالقليل من اليد العاملة الى فرص عمل أخرى أكثر ربحاً وأقل جهداً وهذا مما أدى الى ارتفاع التكاليف بدرجة أكبر وكذلك التدني في إنتاج التمور في العراق. ويهدف البحث إلى دراسة زراعة النخيل وانتاج التمور ما بعد عام (٢٠٠٥) لمعرفة مدى التطور أو التدهور لغرض ايجاد الحلول اللازمة لتحسين زراعة النخيل وتحسين إنتاجيتها ورفع إنتاجية المحصول والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي. وتمثلت أهم الاستنتاجات بأن هنالك جملة من المشكلات والمعوقات التي حالت دون تطوير القطاع الزراعي ومنه

النخيل والتمور، وهذا مما أدى إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وكذلك انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. أما أهم التوصيات فكانت على النحو الآتي ضرورة استعمال الطرق العلمية الحديثة باستصلاح التربة وكذلك زيادة حجم زراعة النخيل وأصنافها وذلك باتباع الطرق العلمية بما يلائم ويخدم حاجات القطاع الزراعي في العراق، كاستعمال طرق زراعة النسيج لضمان زيادة الكميات المنتجة من المزروعات، وكذلك إنشاء المختبرات الزراعية التي تتخصص بالعمل على تطوير الإنتاج الزراعي في العراق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إيجاد السبل الكفيلة لتطوير زراعة النخيل وزيادة انتاج وانتاجية محصول التمور التي تعد الأساس في عمليات الإنتاج الزراعي لما لها من اهمية نسبية متميزة للترب والمناخ الموآتي لهذه الزراعة. فضلاً عن هذه الشجرة تعد من الأشجار المباركة، إذ جاء ذكرها في القران الكريم، إذ إنها تعد ذات أهمية في العالمين العربي والاسلامي، وتعد ثمار التمور من المواد المساندة الأساسية لما لها من محتويات غذائية، إذ تحتوي هذه الثمار على نسبة عالية من الكربوهيدرات ونسب لا بأس بها من الدهون والبروتينات فضلاً عن احتوائها على نسبة كبيرة من فيتامين (A) ونسب متوسطة من فيتامين (B) ونسب عالية من أملاح الكالسيوم والفوسفور والحديد.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة زراعة النخيل وانتاج التمور ما بعد المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ والمدة السابقة لها لمعرفة مدى التطور أو التدهور لغرض ايجاد الحلول اللازمة لتحسين زراعة النخيل وتحسين انتاجيتها ورفع إنتاجية المحصول للمشاركة في مشروعات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي.

مشكلة الدراسة:

وجود تدهور في زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق، لا سيما للمدة التي تلت عام ٢٠٠٣ مما قد أثر على مسارات التنمية الزراعية في القطاع الزراعي وانعكس ذلك على انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

فرضية الدراسة:

إنّ حل المشكلة يكون بإجراء محاولات جادة في إعادة زراعة النخيل والاهتمام برعاية بساتين النخيل وايلائها الرعاية التامة في عمليات المكافحة وايجاد السبل الكفيلة لعمليات تسويق التمور بوضع سياسة سعرية ترعى إنتاج هذا المحصول لتشجيع المزارعين بتطوير بساتين النخيل.

منهجية الدراسة:

من أجل التحقق من فرضية البحث والوصول إلى أهدافة، اعتمد الباحث في دراسته على المنهجين الاستقرائي والاستدلالي، من خلال دراسة واقع الإنتاج الزراعي بشكل عام وإنتاج التمور بشكل خاص في العراق وايضاً استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الإقتصادي لهما، حيث استلزمت المنهجية ضرورة جمع البيانات والمعلومات المكتبية منها والإحصاءات الرسمية من الدوائر ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم الرجوع إلى الفترات الأولى للعراق من حيث الإنتاج ومقارنته مع السنوات اللاحقة لمعرفة حالات التدني في الإنتاج.

مبررات الدراسة:

تخلف زراعة النخيل في العراق وتدني الإنتاج نتيجة لمشاكل كثيرة في ظل إنخفاض أسعار النفط العالمية، بما يشكل ضرورة في تنويع الصادرات العراقية إلى الخارج.

المقدمة:

تعد زراعة أشجار النخيل في العراق من أقدم الزراعات، وتاريخ النخلة في العراق قديم جداً، ويعد أقدم موطن لها إن لم يكن موطنها الأصلي، وقد أهتم الإنسان بالنخلة منذ أقدم العصور حيث كانت مقدسة عند السومريين والبابليين والآشوريين حيث قدسوا أربعة شعارات دينية هي المحراث والثور المجنح والشجرة والنخلة. فهي تعود إلى عام ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد، ومما يؤيد قدم شجرة النخيل في القسم الجنوبي من العراق أنَّ العلامة المسمارية التي يكتب فيها النخيل قد جاءت في كتابات عصر فجر السلالات (٢٠٠٠ـ٢٤٠٠ ق.م) وللنخيل دور إقتصادي مهم في ضمان استمرار حياة المستوطنين الأوائل في هذه المنطقة لفوائدها العديدة واستعمالاتها المختلفة. وقد كان إنتاج وانتاجية التمور في العراق مميزاً على جميع دول العالم، إذ قام العراق بتصدير كمية (١٩٨٢٣٢) طن من التمر وذلك عام ١٩٢٧ دون أية منافسة تذكر مع أي بلد اخر، لهذا فان الإنتاج كبير نسبيا آنذاك في العالم ولا تقتصر زراعة النخيل على منطقة معينة في العراق بل انتشرت زراعته في كل مناطق الجنوب والوسط من العراق يستثنى من ذلك المنطقة الشمالية لإنخفاض درجات الحرارة وعدم ملائمتها لزراعة اشجار النخيل. ومن الأمور المهمة للبحث هي خلق فرص أخرى للتنمية الاقتصادية والزراعية للبلد من غير الإعتماد على النفط والعمل على أن يحتل قطاع إنتاج التمور موقعاً متقدماً في الإقتصاد الوطني. وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها النخلة، فقد عانت الكثير من الإهمال، فظلت تعامل بالوسائل التقليدية مما عرضها للعديد من المشاكلات والمعوقات الفنية في عملية الخدمة ونوعية وكمية

مستلزمات الإنتاج والتعرض للآفات والأمراض وعدم المعالجة السليمة للتمور

المبحث الاول

مفهوم الإنتاج الزراعي ودوره في تطوير زراعة النخيل

يعد الإنتاج الزراعي فرعاً منَ فروع الاقتصاد الزراعي من حيث التقسم إلى جانبين أساسيين هما الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، وإن كلا الجانبين يهتمان بدراسة مبادئ الاقتصاد وكذلك بالإمكان تطبيقه بالمجال الحيواني والمجال النباتي ونحن بهذا المجال وبصدد دراسة الجانب النباتي، لذلك فان هذا الفرع أساساً يهتم في دراسة الدوال الإنتاجية والزراعية بالشكل الرئيسي فضلا عَنْ المّتغيرات الاخرى التي ترتبط به ولذلك يعتبر هذا الفرع منْ الفروع المهمة بالاقتصاد الزراَعي لتعظيم الناتج الزراعي، فضلاً عن خفضِ التكاليف الإنتاجية باستخدام هذه الدوال الإنتاجية المهمة.

مفهوم علم الاقتصاد الزراعي:

علم الاقتصاد الزراعي يعّرف "بأنه فرع من فروع الاقتصاد العام التي تبحث عن حل المشكلات الاقتصادية والمتعلقة بالإنسان وجهوده المبذولة في مهنة الزراعة" ويعد من فروع الاقتصاد التطبيقية المهمة، والتي تقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية عمليا على الفعاليات الزراعية، وكذلك يوضح أساس العلاقة بين هذه الفعاليات وبين الفعاليات الأخرى، وبهذا المفهوم فقد تحول التفكير بالمزرعة من وحده بيولوجية إلى وحدة اقتصادية وكذلك ربطها بالاقتصاد العام.

فعلم الاقتصاد الزراعي يظهر عن طريق ما يوضح للعلاقة ما بين الاقتصاد والزراعة وكذلك يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية والزراعية[١].

وعلم الاقتصاد الزراعي هو أحد الفروع المهمة في علم الاقتصاد الذي يتشعب إلى مجموعة من الفروع هي[٢]:

١- اقتصاديات الإنتاج الزراعي.
٢- اقتصاديات الموارد الزراعية.
٣- التمويل الزراعي.
٤- التسوق الزراعي.
٥- التخطيط الزراعي.
٦- إدارة المزارع.
٧- التعاون الزراعي.
٨- الاسعار الزراعية.

وإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بدراسة المشكلاِت الاقتصادية الزراعية ولاسيما في مطلع القرن العشرين فقد أرسلت إلى الجامعات الالمانية البعثات وعند عودتهم إلى بلادهم قاموا بتطوير هذا العلم وكذلك النهوض به من أجل مساعدة بلادهم بحل المشكلات والأزمات الاقتصادية الزراعية، والتي كانت في وقتها تجتاح البلاد آنذاك. وكانت جامعات كورنيل، هارِفرد،

ويسكونسن من أسبق الجامعات الامريكية بتدريس ماده الاقتصاد الزراعي في عام (١٩٠٣) إذ كان تايلر أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة ويسكونسن هو أول مَنْ وضع مؤلفه في هذه العلم في أمريكا وتحت عنوان الاقتصاد الزراعي Agricultural Economics وفي عام ١٩٠٥ وبعدها اتبعه الاستاذ T.N.Carver بجامعة هارفرد الذي نشر كتابة حول مبادئ الاقتصاد الريفي بعنوان (Principles of Rural Economy) في عام ١٩١١[٣].

تتجلى أهمية زراعة النخيل للإنتاج الزراعي من عملية استقطابها لعدد مهم ومحدد من الأيدي العاملة ومن المهتمين كذلك في زراعة النخيل، ولقد أبرزت معظم التقديرات تحديد أعداد العاملين في قطاع زراعة النخيل في العراق، وهم يشكلون بذلك نسبة مهمّة من حجم السكان[٤]، إذ إن عددهم قد يصل إلى نحو (٨٣٠) ألف عامل في مّدة لخمسينيات، فيشكلون حوالي اكثر من (١٠%) من حجم السكان، ويبين عبد الوهاب الدباغ[٥] بأن أعدادهم تصل إلى نحو (مليون عاملِ) خلال مّدة لستينيات بنسبة قد بلغت نحو (١٣%) من حجم السكان، ورأى كذلك سعيد عبود السامرائي[٦] ايضا بأن نسبتهم إلى سكان العراق أكثر من سبع أي بنحو (١٤%) يعتمدون على إنتاج التمّور وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في معيشتهم.

اما في مدة السبعينيات فذلك قدر سمير يلدة جرجيس[٧] أعداد العاملين في العراق بنحو (٥٩٠) ألف عامل

المبحث الثاني

أهمية اقتصاديات زراعة النخيل وانعكاسها على القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة بين قطاعات الإنتاج الرئيسة، وإنَّ نهوضه يحقق حركة لمعظم القطاعات التي ترتبط به بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وإنَّ تطوره يؤدي إلى نهوض المجتمع وتطوره وتعزيز الاقتصاد الوطني وتنميته، وعلى ضوء الموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتوفرة لاسيما الأراضي الخصبة، والمياه الوفيرة، والمناخ الملائم والمعتدل والمتنوع، ووفرة الموارد البشرية والمالية، فهذه العوامل تعد أساسية بتطوير القطاع الزراعي وتنميته. إذ يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد العراقي، وهذه الأهمية تأتي من وصفه أحد القطاعات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعتمد على التجارة الزراعية (قيم الصادرات وقيم الواردات) لتقييم الميزان التجاري للسلع الزراعية والغذائية، فإذا زادت قيمة الصادرات على قيم الاستيرادات ينعكس هذا على مستوى إنتاج القطاع الزراعي.

وإنَّ الاستثمار في القطاع الزراعي يفتح آفاقاً كبيرة وواسعة من النشاط الاقتصادي، إذ إن الاستثمار يمكن أن يطور من واقع الزراعة في العراق بجذب الكثير من رؤوس الأموال، فضلاً عن ذلك، خلق فرص عمل جيدة، ويتيح أيضاً إقامة مشروعات زراعية ورفع الإنتاج الزراعي عن طريق تحسين أداء القطاع الزراعي وفعاليته والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية لما لها من اهمية كبيرة بتطوير القطاع الزراعي وتحسين أدائه. وكذلك فإن ما يقارب (٣٢%) من السكان يعيشون بالريف ويعملون فيه بشكل مباشر أو غير مباشر ويعتمد على القطاع الزراعي بتغطية الجزء الكبير من حاجات السكان الغذائية، ويساهم ايضاً بشكل كبير برفد الكثير من الصناعات الوطنية بما تحتاجه من مواد أولية ينتجها القطاع الزراعي[٨].

تتميز أشجار النخيل بأهمية اقتصادية كبيرة ومهمة وفضلاً عن ذلك فإن لها فوائد عديدة ومهمة في تحسين البيئة وذلك بحسب ما أشارت إليه الدراسات الحديثة، وقد يتضح ذلك عن طريق ما يلي[٩]:

١- إن لأشجار النخيل القابلية الكبيرة على اقتناص غاز ثاني أوكسيد الكربون من الجو وإنّ هذا هو الهدف لعالمي المشترك والذي تسعى اليه أغلب المنظمات الدولية وعلى اختلاف توجهاتها وفضلاً عن ذلك فإن النخلة تحتاج إلى أقل كمية من المياه مقارنة مع الأشجار الاخرى المقاربة لحجمها، وإن لمليون نخلة القدرة على اقتصاص ١٠٠٠٠٠ طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون.

٢- إن الإنتاج الوفير للتمور يجعلها ذات مردود اقتصادي كبير، وإنّ لكل مليون نخلة من ذات الإنتاج الكبير والوفير لها لقابلية على تحقيق نسبة إنتاج (١٠٠٠٠٠) طن م التمور سنويا وإنّ هذا بدوره يشكل موردا اقتصاديا كبيراً، هذا فضلاً عن إمكانياتها في توظيف أيادي عاملة كثيرة.

٣- إن أغلب مزارع النخيل تكون ذات مساحات واسعة، وهذا مما يولد مساحات بيئية من الممكن استخدامها بزراعة أشجار الزيتون والحمضيات وهناك أصناف أخرى من المزروعات.

٤- إن كثرة المزارع من النخيل قرب المدن لها اهميتين أولهما الاستفادة منها بوصفها مصدات للرياح وتقلل من أثر العواصف الترابية، وقد قامت محافظة كربلاء المقدسة بإنشاء مشروع (الحزام الأخضر) كخطوة جيدة تعمل على تحسين المناخ للمدينة المقدسة الثانية الهدف منها زيادة إنتاج التمور وتشغيل الايادي العاملة وكذلك استغلال المساحات الواسعة من الصحراء وتثبيت التربة وذلك بالاعتماد على الآبار في عملية إرواء مزارع النخيل.

إن شجرة النخيل شجرة مباركة ومقدسة ورد ذكرها في القران الكريم في (١٧) سورة قرآنية من أصل(١١٤) سورة، وبلغ عدد الآيات التي ورد فيها هذا الذكر (٢٢) آية من السور السبع عشر، وتكرر ذكر كلمة النخيل أو أجزاء من هذه الشجرة كالجذع والطلع في الآيات القرآنية وهذا دليل على أن النخلة من الأشجار المباركة وذكر جذع النخلة في سورة مريم مرتين في الآية (٢٣) إذ كان مخاض السيدة مريم عليها السلام بجانب جذع النخلة، وفي الآية (٢٥) كان الأمر للسيدة مريم عليها السلام بأن تهز جذع النخلة لتستمد منها القوة والصبر والتحمل فكيف يكون لامرأة تصارع آلام المخاض أن تهز جذع النخلة ولكن إرادة الله عز وجل تمنحها القوة لتتناول الرطب في أثناء عملية المخاض لتسهل عليها عملية الولادة، إن هناك حكمة طبية كبيرة بالغة الأهمية إذ أشارت الدراسات العلمية إلى أن ثمرة النخيل بمرحلتي الرطب والتمر تحتوي على مادة (Oxytocin) التي تساعد على عملية الولادة[١٠]، وولد تحت جذعها نبي الله عيسى ابن مريم عليهما السلام، وأحياها الله تعالى للسيدة مريم بنت عمران عليها السلام فأكلت منها رطباً جنيا، قال تعالى ((وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنيا)) (سورة مريم / آية ٢٥)، وفي السنة النبوية الشريفة جاء ذكر النخيل في احاديث كثيرة ويقول الرسول الكريم محمد ((صلى الله علية وآله وسلم)) ((شجرة تكون مثل المسلم وهي النخلة)) وقال أيضاً ((ليس من الشجر شجرة أكرم على الله تعالى من شجرة ولدت تحتها مريم ابنة عمران)) وقال صلى الله عليه واله وسلم ايضاً ((إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها)) كل هذا يشير إلى إعمار الارض وزرعها وعدم ترك الزراعة لاسيما زراعة اشجار النخيل لما لها من أهمية كبيرة وكذلك الحث والتشجيع على العمل والجد وترك العجز والكسل، وهناك أحاديث كثيرة أشارت إلى شجرة النخلة وأهميتها، وصدق الرسول فيما قال ((المسلم هين لين، والنخلة كذلك، وإنّ المسلم معطاء كريم، والنخلة أيضاً معطاءة تعطي بلا منّ ولا أذى))[١١].

إن الاهمية الاقتصادية للزراعة والإنتاج الزراعي في العراق عن طريق الصادرات الخارجية، في حال استبعاد الصادرات النفطية فإن الصادرات الزراعية مثل التمور قد تحتل الصدارة لذلك فقد تكون التمور مهمة في عملية الصادرات الخارجية، واذا استعرضنا بعض الدولة غير النفطية نجد الزراعة في الصدارة في توفير الموارد كمصدر آخر ولوجدنا بأن العبء أكبر في توفير راس المال اللازم لعملية التنمية الزراعية وقد يقع على عاتق القطاع الزراعي شبة جيدة من الدخل القومّي كالاقتصاد

المصري لان الزراعة في هذا البلد هي ذات اهمية اقتصادية كبيرة وهي من اكثر القطاعات الاقتصادية دخلا ولهذا يمكن الاستدلال على ذلك من ملاحظة رفد القطاع الزراعي في التمويل لبرامج التنمية الاقتصادية في البلد[١٢].

فان القطاع الزراعي يشكل دوراً كبيرا وهاما في اقتصاديات العراق لأنه يعتبر من مصادر النشاط الاقتصادي. لذا فان القطاع الزراعي منذ القدم يهيمن على الاقتصاد العراقي إلا ان هذا الهيمنة اخذت بالانحسار منذ أوائل الخمسينات عندما بداة صناعة استخراج النفط الخام تكتسب الاهمية الكبرى[١٣].

لابد من النهوض بالقطاع الزراعي فإن الاقتصاد العراقي الحالي يكاد أن يكون اقتصادا ريعياً يعتمد اعتمادا كلياً على الموارد النفطية، واهملت العناصر الاخرى كافة بحيث لم يتم تفعيلها من أجل ان تكون حالة اسناد قوي للنهوض بالاقتصاد، وإن الواقع الزراعي قد دخل في متاهات ودهاليز ضيقة، بسبب الظروف المعقدة التي مّرت بها العراق، والتي جعلته يكون في زاوية مظلمّة، فتحول على أثرها البلد من بلد زراعي إلى بلد مستورد لجميع المنتجات الزراعية، وإن هذا مما يثقل كاهل الاقتصاد ويجعله بحالة يحتاج فيها إلى حلول واقعية ولذلك لابد من توفير الإمكانيات التي تعمل وتساهم في النهوض بالزراعة[١٤].

<u>ومن أهم المواد الفعالة في التمور:</u>

١- تحتوي الثمار على كمية من العناصر المعدنية كالفسفور والفيتامينات التي تقي من مرض البلاجرا (bb-b2-b1).

٢- تحتوي الثمار على كمية من مركبات الجير التي تدخل في تكوين العظام.

٣- تحتوي الثمار على نسبة عالية من المواد النشوية المولدة للطاقة والنشاط والحركة.

٤- الطلح الذكري يقوي الجسم ويزيل العقم.

٥- يحتوي الطلح الذكري على سكر القصب بنسبة وجوده في سكر القصب.

٦- يحتوي الطلح على عنصر الكالسيوم والحديد والفسفور، وفيتامين ميسنات b،c.

٧- يحتوي الطلح على نسبة كبيرة من المواد الزلالية تفوق نسبتها في اللحوم.

٨- يحتوي الطلح على هرمون الايسترون الذي ينشط المبيض ويساعد في تكوين البيضة.

٩- يحتوي الطلح على مادة البروفين المهمة في مرونة الشعيرات الدموية.

وإنَّ آليات التنمية والعمل والاسعار في التمور والنخيل قد تختلف عن غيرها مِنْ المّحاصيل الزراعية والفواكه الاخرى وذلك بسبب طبيعة النخلة وارتفاعها وكذلك المخاطر وتكاليف خدمتها فقد تفوق جميع

المحاصيل الاخرى، وهذا ممّا يترتب عليه انخفاض نسبة المردود المالي بالنسبة لأصحاب بساتين النخيل، لذا فان سياسة إنتاج التمّور في العراق تحتاج إلى مراجعة كاملة بالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة فيما بينها من أجل إيجاد أسواق مناسبة للتمور وتصريف الفائض منه إلى الاسواق العالمية والعربية، إذ تكاد التمور ان تكون السلعة الوحيدة التي يوجد فيها فائض للتصدير وإنَّ هذا الامر ليس صعبا ومعروف مّا يتركه هذا الامر من تنوع في هيكل الصادرات وكذلك ارتفاع في المّستوى المّعيشي للمزارعين وكذلك تطوير ٱلاقتصاد العراقي[١٥].

وعلى هذا يكون العمل فترسم السياسات الاقتصادية للدولة في العراق وخططها بأن يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية من بعد النفط من حيث مساهمته بالناتج المّحلي الإجمالي، فكان العراق يمتلك أراضي واسعة مزروعة بمنتوج النخيل واستمرت لغاية الثمانينات من القرن المنصرم.

المبحث الثالث

إنتاج نخلة التمر حسب الأصناف في العراق

تميز العراق بإنتاجه لأصناف عديدة ونادرة مقارنة بسائر الدول المنتجة لهذا المحصول، إلا ان أعداد النخيل انخفض بشكل كبير في المدة الماضية نتيجة الظروف التي مر بها العراق، فضلاً عن إصابة أعداد كبيرة من أشجار النخيل بالأمراض وانخفاض أسعاره بمستويات لا تتناسب مع تكاليف إنتاجه مما أدى إلى عزوف الكثير من المزارعين عن الاهتمام بأشجار النخيل واتجاههم نحو زراعة المحاصيل التي توفر إيرادات مجزية أفضل من إيرادات التمور، مما أدى إلى انخفاض كبير للإنتاج المتحقق، علماً ان السياسات العامة للدولة لم تعر الاهتمام الكافي والرعاية لهذا المحصول الاستراتيجي سواء في مجال الإنتاج أو التصنيع أو التصدير[١٦].

يؤدي التذبذب في أعداد النخيل وتذبذب زراعة الأصناف عادةً إلى تقلبات في إنتاج الأصناف المختلفة من التمر، ويمتاز العراق بكثرة أصناف التمر وجميعها تناسب أذواق المستهلكين والمصنعين، وقد أتسم إنتاج التمور في المدة المبحوثة بالزيادة، وهذا ما توضحه معدلات النمو المركبة الواردة في الجدول (١) والشكل (١)، إذ يلاحظ أن أعلى نمو مركب كان للأصناف الأخرى وبلغ (٩.٢٦%)، في حين كان أدنى معدل للنمو المركب هو للصنف الحلاوي وبلغ (٠.٧٠%)، وتراوحت معدلات النمو المركبة للأصناف الأخرى بين هذين المديين.

الجدول (١)

إنتاج التمور في العراق بحسب الأصناف الرئيسة للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ **(طن)**

السنة	الزهدي	الخستاوي	الساير	الخضراوي	الحلاوي	الديري	الأصناف الأخرى	المجموع
٢٠٠٥	٢٧١٩٠٩	٤٤٤٩٩	١٣١٤٢	١٤٨٧٢	١٧٥٧٨	٧٧١٤	٣٤٣١٨	٤٠٤٠٣٢
٢٠٠٦	٢٧٣٠١٦	٤٦٠٩٣	١٤٧٤٤	١٦٧٣٦	١٧٦٥٢	٩٤٦٩	٥٤٦٥٠	٤٣٢٣٦٠
٢٠٠٧	٢٦٥٤٩٢	٥١٥٦٦	١٥٥٧٥	١٩٦٩١	١٨٥٣٧	٩٤٩٩	٥٠٥٠١	٤٣٠٨٦١
٢٠٠٨	٣٠٢٣٩٣	٥١٩٦٣	١٥٩٨٧	٢١٢٥٨	١٨٦٦٩	١٠١٧٣	٥٥٨٧٥	٤٧٦٣١٨
٢٠٠٩	٣١٥٤٣١	٥٦٤٨٥	١٧٣١٦	٢٢٧٨٦	٢٠٢٣٦	١١٣٣٦	٦٣٤١٢	٥٠٧٠٠٢
٢٠١٠	٣٥٣٨٩٦	٦٠١٣٨	١٨٩٩٣	٢٤٨٦٣	٢١٣٩٢	١٢٨٧١	٧٤٦٧٦	٥٦٦٨٢٩
٢٠١١	٣٧٢٠٥١	٦٨١٨٩	٢١٥٤٦	٢٧٣١٩	٢٣٦٠٧	١٥٦٥٠	٩٠٨٢٠	٦١٩١٨٢
٢٠١٢	٣٧٦١٥٦	٧١٤٨٧	٢٩١٤١	٢٤٦٥٢	٢٤١٨٣	١٩٨٢٩	١١٠٠٠٢	٦٥٥٤٥٠
٢٠١٣	٣٦٨٧١٩	٧٢٣٣٤	٢٨٤٩٨	٢٥٤٠٩	٢٣٩٤٦	٢٣٨٤٠	١٣٣٣٦٥	٦٧٦١١١
٢٠١٤	٣٦٠٦٤٥	٧٧١٤٥	٢٥٨١٧	٢٩١٦٧	٢٣٧١٩	٢٣٨١١	١٢٢١٤٣	٦٦٢٤٤٧
٢٠١٥	٣٣١٩٨١	٦٢١١٦	٢٤٩١٤	٢٩٩٣٣	١٨٦٠٢	٢٣٦٦٠	١١١١٤٢	٦٠٢٣٤٨
٢٠١٦	٣٣٣١٦١	٦٤٥٠٦	٢٥٣١٠	٣٠٨٣٣	١٨٢٠٦	٢٤١٣٣	١١٩٠٦٢	٦١٥٢١١
٢٠١٧	٣٣٨٢٥٧	٦٦٦٦٨	٢٥٥٨٢	٣١٤١٦	١٦٠٣٥	٢٤٦٦٩	١١٦١٩١	٦١٨٨١٨
٢٠١٨	٣٥١٥٥٨	٦٨٤١٥	٢٦٦٢٥	٣٤٥٠٥	١٦٣٦٨	٢٦٢١٥	١٢٢٤٧٧	٦٤٦١٦٣
٢٠١٩	٣٣٤٠١٤	٧١٢٩٦	٢٧٤٣٨	٣٢٢٨١	١٥٨٧٩	٢٦٩٣٩	١٣١٤٦٨	٦٣٩٣١٥
٢٠٢٠	٣٩٦٦٨٦	٨٢٣٧٥	٢٨٥٩٢	٣٦٤٠٤	١٩٦٥٢	٣٠٠٠٤	١٤١٦٤٠	٧٣٥٣٥٣
معدل النمو المركب	2.39	3.92	4.98	5.75	0.70	8.86	9.26	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير انتاج التمور للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مديرية الإحصاء الزراعي.

- معدل النمو المركب تم احتسابه من قبل الباحث وفق المعادلة $y = \left(\left(\frac{x_1}{x_0}\right)^{\frac{1}{n}}\right) - 1 * 100$

الشكل (١)

معدل النمو المركب لإنتاج أصناف التمور في العراق في المدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

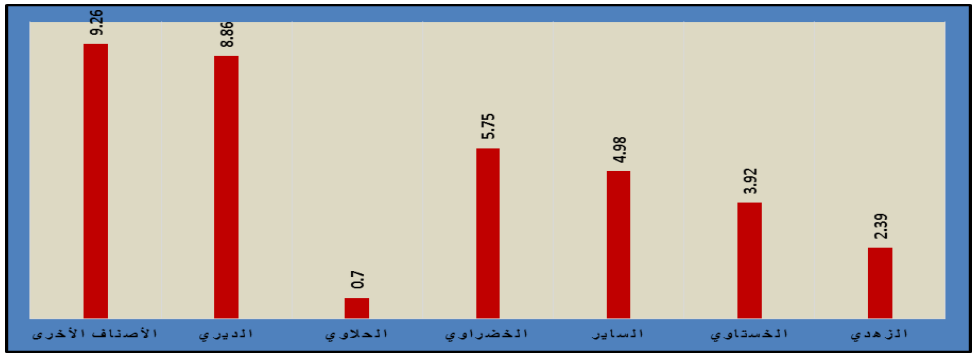

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

تتراوح إنتاجية النخلة الواحدة بين (٦٧) كغم/نخلة إلى (٤٧) كغم/نخلة، وتعتمد إنتاجية النخلة على مجموعة عوامل منها؛ الصنف والاصابة الحشرية وغيرها من العوامل، وإنَّ المزارعين والباحثين دائماً ما يحاولون زيادة الإنتاجية للنخيل من أجل مواجهة عمليات التجريف المستمرة حتى يتم تعويض النقص في الإنتاج، وفي مدة الدراسة تبين أن أعلى معدل نمو للإنتاجية كان للصنف الخضراوي إذ بلغ (٣%)، ثم تلاه الصنف الخستاوي بمعدل نمو مركب بلغ (١.٤٧%) ثم الأصناف الأخرى إذ بلغ معدل النمو المركب لها (١.٣٠%)، في حين أن صنف الحلاوي سجل معدل نمو مركب سالب بلغ (١.٥٥%)، وعلى الرغم من ان معدلات النمو المركبة ليست بالمستوى المطلوب إلا ان هذا النمو في الإنتاجية للنخلة الواحدة مستمر في المدة، وهذا يعني استمرار زيادة الإنتاج المحلي بافتراض ثبات المساحة المزروعة وإنَّ هناك عامل مساعد وهو النمو في أعداد النخيل المستمر الذي تم حسابه في الجدول (١).

الإستنتاجات (Conclusions):

١- يواجه القطاع الزراعي بشكل عام وزراعة النخيل بشكل خاص في العراق معوقات كبيرة أثرت على مستوى الإنتاج والإنتاجية في زراعة النخيل مما انعكس على تلبية حاجة السوق المحلية والخارجية من التمور وتمثلت في قلة الموارد المائية والزحف العمراني، كذلك مشكلة التملح للتربة وسياسة الإغراق السلعي للسوق المحلية وكذلك ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج.

٢- ارتفاع تكاليف مستلزمات إنتاج زراعة النخيل من مبيدات وآلات ومعدات زراعية وهذه كلها مستوردة من الخارج مما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج.

٣- العوامل الحياتية ظهرت بتأثيرها السلبي على أشجار النخيل وما تسببه من خسائر فادحة في تلف طلع النخيل وبالتالي انخفاض القيمة التجارية للمحصول، فضلاً عن تكاليف مقاومة الآفات وتكاليف الأبحاث التي تجري للتوصل إلى أفضل الطرائق لمكافحتها.

٤- اثبتت معدلات النمو ولجميع الأصناف أن أعداد النخيل و كميات التمور تتناسب طردياً مع الإنتاج، وهذا يعني أن المزارعين يستجيبون بشدة لتقلبات الأسعار الزراعية ولاسيما أسعار التمور.

٥- تضمنت هيكلة المبادرة الزراعية بين صناديق القروض التخصصية الزراعية التنموية ضمن هيكل المصرف الزراعي إنشاء صندوق تنمية النخيل برأسمال بلغ عند التأسيس (٣٠) مليون دولار.

٦- إن أكثر أصناف التمور إنتاجاً في الاقتصاد العراقي هو صنف الزهدي إذ بلغ انتاجه في عام ٢٠٢٠ نحو (٣٩٦٦٨٦) طن، مما يعكس تفوق الأصناف من الدرجة الثانية (الزهدي) في الإنتاج على أصناف الدرجة الأولى (الأصناف الاخرى).

التوصيات (Recommendations):

١-هناك ضرورة قصوى لتشريع بعض القوانين والأنظمة التي من شأنها المحافظة على عدد أشجار النخيل من التجريف بسبب الزحف العمراني، فضلاً عن تشريع قوانين تتعلق بتحويلات جنس الأراضي المختلفة. وينبغي تفعيل دور المصرف الزراعي وربطة بعملية التنمية الزراعية مع ضرورة تشريع قانون منع الإغراق وحماية المنتج الوطني عن طريق توفير الملاكات الفنية والإدارية والعلمية المدربة والمؤهلة والأجهزة والمختبرات وبما يمنع دخول السلع الزراعية المغشوشة والرديئة والتي تؤثر بشكل سلبي وخطير في صحة الإنسان والبيئة والإنتاج المحلي.

٢-تقديم الدعم اللازم والكافي لحقول النخيل لاسيما ما يخص مكافحة الآفات والحشرات التي تصيب النخيل بطرق مكافحة حديثة وذلك باستخدام مرشات الطيران أو المرشات الأرضية، والعمل على توفير هذه المرشات بأنواعها كافة بسعر مدعَم وتجهيز المبيدات الحشرية وسموم الآفات الزراعية اللازمة لذلك للمحافظة على عدد النخيل المثمر وعلى نوعية إنتاجيته وكذلك لضمان الحصول على فسائل سليمة، مع دعم أسعار التمور وبحسب مبادرة الحكومة العراقية للمواسم القادمة الذي سيعود بالكثير على تحسين حالة المزارع واهتمامه بزراعة النخيل

وتطوير إنتاج التمور وابتكار طرق جديدة من شأنها أن تزيد من إنتاجية النخلة.

٣-إدخال المكننة الزراعية الحديثة في عمليات زراعة أشجار النخيل وخدمتها لاسيما معدات صعود الأشجار ومعدات الحراثة ومعدات التلقيح ومعدات مكافحة الآفات ونشرها بين الفلاحين. وكذلك ينبغي تحسين الأساليب الزراعية وعمليات خدمة النخيل عن طريق ادخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة والخروج أيضاً من نطاق الطرق البدائية والارتجالية إلى مجال الدراسة والبحث العلمي والتخطيط الصحيح والسليم، والاستفادة أيضاً من التجارب العالمية في هذا المجال لغرض الارتفاع بمستويات الإنتاجية.

٤-ضرورة تفعيل قانون الحجز الزراعي رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٢ الذي يمنع الاستيراد للتمور من خارج العراق، وإعادة النظر بالقوانين التي صدرت منذ عام ٢٠٠٣، والتي أضرت بالإنتاج المحلي تحت ذريعة حرية التجارة مع ضرورة قيام وزارة التجارة باعتماد التعريفة الكمركية بوصفها أداة لحماية الإنتاج الوطني وتشجيعه، وينبغي إعطاء الأهمية الكبيرة لزيادة الوعي الاستهلاكي للمستهلكين المحليين وذلك عن طريق المساهمة في نشر المقالات العلمية التعريفية للأهمية الغذائية للتمور في الصحف والمجلات المتداولة في البلد، وقد يكون التعاون مع الجهات التعليمية له أهمية كبيرة في نشر الوعي ذاته بين صفوف التلاميذ عن طريق أدراج أهمية التمور في بعض المناهج الدراسية للصفوف الابتدائية والمتوسطة وبيان تاريخ زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق على الصعيد الدولي وأهميته الاقتصادية.

٥-الإكثار والاستمرار في زراعة أشجار النخيل لاسيما الأصناف ذات الجدوى الاقتصادية في المحافظات ذات الظروف الملائمة، نذكر على سبيل المثال محافظات (بابل، كربلاء، بغداد، ديالى)، والاهتمام بالصناعات التحويلية للتمور وتشجيع إقامة مشروعات تصنيعية تعتمد التمور مادة أولية ودعم النشاط الخاص في هذا المجال، مع العمل على تقديم الدعم إلى المحافظات الجنوبية لاسيما محافظة البصرة من أجل تعويض النقص الحاصل في أعداد النخيل لكونها بيئة مناسبة لزراعة النخيل.

٦-الاستمرار في دعم أسعار التمور وبحسب مبادرة الحكومة العراقية للمواسم القادمة الأمر الذي سيعود بالكثير على تحسين حالة المزارع واهتمامه بزراعة النخيل وتطوير انتاج التمور، وإنَّ أي مبادرة يتم وضعها موضع التنفيذ يجب أن يرافقها تقييم مستمر عبر مراحل تنفيذها.

الهوامش:

(١) عبد الوهاب مطر، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعه بغداد، ط١ ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٢) رحمن حسن علي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان الاردن،٢٠١٨، ص ١١.

(٣) رحمن حسن علي، الاقتصاد الزراعي، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤) جعفر الخليلي، التمور قديماً وحديثاً، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٩٦، ص٦٥.

(٥) عبد الوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العراق، الطبعة المنقحة، مطبعة شفيق، العراق، بغداد، ١٩٦٩، ص٣٤٥.

(٦) سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات التمور العراقية، مطبعة الارشاد، العراق، بغداد، ط١، ١٩٧٠، ص٤.

(٧) سمير يلدة جرجيس، اقتصاديات تسويق التمور في العراق – الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص٧٢ – ٧٣.

(٨) باسم حازم البدري، مصدر سابق، ص٣٠.

(٩) عادل شريف ومحمد عز الدين الصندوق، "النخلة ودورها في معالجة ملوحة التربة والاحتباس الحراري"، رابطة الأكاديميين العراقيين، مركز بحوث وتطبيقات التناضح، كلية العلوم الهندسية والفيزيائية، جامعة **Surrey**، غيلد فورد ساري، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥، ص ١ – ٥.

(١٠) عبد الباسط عودة إبراهيم، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد، نخلة التمر شجرة الحياة، ٢٠٠٨، ص١٧.

(١١) عاطف محمد إبراهيم و محمد نظيف حجاج خليف، نخلة التمر، زراعتها، رعايتها وانتاجها في الوطن العربي، منشأة المعارف، الأسكندرية، ط٣، ٢٠٠٤، ص٢٢.

(١٢) رحمن حسن علي المكصوصي، الاقتصاد الزراعي، شركة الطيف للطباعة، العراق، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٩.

(١٣) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٢.

(١٤) رحمن حسن علي المكصوصي، اقتصاديات الموارد المائية، مصدر سابق، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(١٥) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج التمور، ك ١، ٢٠١٣، ص٣.

(١٦) حسن خالد العكيدي، نحو مستقبل افضل لقطاع النخيل والتمور في العراق، ٢٠١١، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني : www.Iraqi-datepalms.net.

المصادر:

اولاً: القران الكريم:

ثانيا: المصادر والكتب العربية:

١- باسم حازم البدري، مصدر سابق.

٢- جعفر الخليلي، التمور قديماً وحديثاً، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٩٦.

٣- حسن خالد حسن العكيدي، مدير عام شركة الكرم للمنتوجات الزراعية، المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالمياً ،متاح على، Hassan.alogid@yahoo.com.

٤- رحمن حسن علي المكصوصي، الاقتصاد الزراعي، شركة الطيف للطباعة، العراق، بغداد، ٢٠٠٧.

٥- رحمن حسن علي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان الاردن،٢٠١٨.

٦- سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات التمور العراقية، مطبعة الارشاد، العراق، بغداد، ط١،.

٧- سمير يلدة جرجيس، اقتصاديات تسويق التمور في العراق – الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧.

٨- عادل شريف ومحمد عز الدين الصندوق، "النخلة ودورها في معالجة ملوحة التربة والاحتباس الحراري"، رابطة الأكاديميين العراقيين، مركز بحوث وتطبيقات التناضح، كلية العلوم الهندسية والفيزيائية، جامعة **Surrey**، غيلد فورد ساري، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥.

٩- عبد الباسط عودة إبراهيم، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد، نخلة التمر شجرة الحياة، ٢٠٠٨.

١٠- عبد الوهاب الدباغ، النخيل والتمور في العراق، الطبعة المنقحة، مطبعة شفيق، العراق، بغداد، ١٩٦٩.

١١- عبد الوهاب مطر الداهري، التحليل الإقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٦٩،

١٢- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار

الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠٠٩.

١٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج التمور، ك ١، ٢٠١٣.

المصادر الاجنبية

1- Ways to improve corn crop yields 9.